

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون



الجلسة ٧٢٦٥

الاثنين، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة باور.	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأرجنتين.	السيدة بير سيفال
	الأردن	السيدة قعوار
	أستراليا.	السيد كوينلان
	تشاد.	السيد شريف
	جمهورية كوريا.	السيدة بايك جي - آه
	رواندا	السيد ندوهونغري
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد دولاتر
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتيه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.	السيد مارك لايل غرانت
	نيجيريا.	السيدة أوغوو

جدول الأعمال

عدم الانتشار

إحاطة يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاء بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1453464 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

إحاطة يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية يقدمها السفير غاري كوينلان، الممثل الدائم لأستراليا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

وأعطي الكلمة الآن للسفير كوينلان.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم تقرير اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وفقاً للفقرة ١٨ (ح) من القرار نفسه، والذي يتعلق بطبيعة الحال بنظام الجزاءات المفروضة على إيران. يغطي هذا التقرير الفترة من ٢٥ حزيران/يونيه إلى ١٢ أيلول/سبتمبر، والتي أنجزت اللجنة عملها خلالها باستخدام إجراء عدم الاعتراض المعتاد المتوخى في الفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية لتسيير عمل اللجنة.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة نظرها في التقرير النهائي لفريق الخبراء، ولا سيما في ضوء أي إجراءات للمتابعة من جانب اللجنة. ومع أخذ استنتاجات التقرير في الاعتبار، تعتزم اللجنة مواصلة مداولاتها التي لم تنته بعد بشأن التوصيات الواردة في التقرير.

وواصلت اللجنة النظر في كيفية الرد على تقرير فريق الخبراء (S/2014/394، المرفق) بشأن اعتراض إحدى الدول

الأعضاء لشحنة من الأسلحة التقليدية في البحر الأحمر في ٣١ آذار/مارس، والتي ادّعي أن تحميلها على السفينة تم في ميناء بندر عباس الإيراني. وفي أعقاب الاستنتاجات الواضحة للفريق، كتبت اللجنة في ٩ تموز/يوليه إلى إيران فيما يتصل بهذه الحادثة، ملتزمة تعليقاً. ولم تقدم إيران رداً بعد.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظرت اللجنة في طلبات للحصول على التوجيه من الدول الأعضاء، تغطي طائفة من المسائل، بما في ذلك مقتضيات الإخطارات والمقترحات المتعلقة بتعاون محتمل مع شركات إيرانية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام وطلب شطب اسم كيان مدرج في الوقت الراهن على القائمة الموحدة للأفراد والكيانات والبضائع التي تُطبق عليها الجزاءات.

كما قدمت اللجنة رداً إلى منظمة دولية، موضحة ما إذا كانت مساعدتها التقنية المقترحة لإيران تمثل لنظام الجزاءات، وهي تعمل حالياً مع المنظمة بشأن طلب مماثل. وترحب اللجنة بهذه المشاركة في المسائل المتعلقة بالتنفيذ والامتثال وتشجع الدول الأعضاء على التماس التوجيه من اللجنة بشأن تطبيق التدابير التي اتخذها المجلس من أجل دعم تنفيذها.

وتلقت اللجنة رسالة من دولة عضو خلال الفترة المشمولة بالتقرير تتعلق بالإجراءات التي اتخذها لتنفيذ تدابير مجلس الأمن ذات الصلة. وتشجع اللجنة الدول الأعضاء التي لم تقدم تقاريرها بعد على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، إدراكاً منها لأن تقارير التنفيذ على الصعيد الوطني تشكل وسيلة هامة لتعزيز تنفيذ التدابير الجزائية.

فيما يتعلق بفريق الخبراء، يسرني أن أبلغكم بأنه في أعقاب قرار المجلس ٢١٥٩ (٢٠١٤) المؤرخ ٩ حزيران/يونيه بشأن تمديد ولاية الفريق إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٥، وضعت الأمانة العامة الصيغة النهائية للإجراءات الإدارية ذات الصلة بتعيين الخبراء. وفي ١ آب/أغسطس، قدم الفريق برنامج عمله للولاية

يُزعم أنه جرى شحنها في إيران. ونود أن نشجع إيران على الاستجابة لطلب اللجنة بإبداء تعليقات على هذه المسألة من أجل تيسير عملها.

ويسرنا أن نلاحظ أن الدول الأعضاء ما زالت تطلب التوجيه من اللجنة بشأن مقتضيات الإخطارات والمقترحات المتعلقة بتعاون محتمل مع شركات إيرانية، بما في ذلك توفير مساعدة تقنية لإيران. ويبين ذلك وجود استعداد لدى الدول الأعضاء للامتثال لنظام الجزاءات.

وأخيراً، نثني على السفير كوينلان لما يديه من حذق في قيادة اللجنة ونشيد بفريق الخبراء لما يقوم به من عمل شاق سعياً إلى تنفيذ الولاية المسندة إليه.

السيد تاثام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، برئاسة السفير كوينلان، وكذلك فريق الخبراء، على عملهم المتواصل في دعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن إيران.

لقد وصلت المفاوضات بين حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ وإيران حول إبرام اتفاق شامل بشأن برنامج إيران النووي إلى مرحلة حاسمة. ولا تزال بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ ملتزمة بقوة بالتوصل إلى تسوية شاملة قبل ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر وستستمر المحادثات هنا في نيويورك خلال الأيام المقبلة. وقد أحرز قدر من التقدم ونعتقد أن التوصل إلى اتفاق أمر ممكن. ولكن من الضروري الآن أن تبدي إيران مرونة أكبر بشأن نطاق برنامجها النووي مستقبلاً، ولا سيما في ما يتعلق بالتخصيب. ويجب على إيران أيضاً أن تعمل بحمة أكبر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل معالجة الشواغل المتعلقة بالأبعاد العسكرية المحتملة لأنشطتها النووية.

وفي موازاة ذلك، فإن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يواصلان التخفيف من وطأة الجزاءات، وفقاً لما تنص عليه

الجديدة، وفقاً للفقرة ٣ من القرار نفسه. وباسم اللجنة، أود أن أعرب عن تقديري للجهود التي يبذلها الفريق في مساعدة اللجنة في عملها، ونحن نتطلع إلى المزيد من التعاون الوثيق والمثمر مع الفريق في إطار ولايته الجديدة.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الفريق عمله الهام في مجال التوعية بزيارة دولة من الدول الأعضاء بناءً على دعوة منها في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه لمناقشة التدابير التي اتخذتها تلك الدولة لتنفيذ القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠). وشارك فريق الخبراء وأفراد من أعضائه أيضاً في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الجلسة العامة الثالثة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية واجتماعات الفريق العامل، ومؤتمر الاتحاد الأوروبي بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح، والندوة عن إدارة مخاطر الجزاءات في قطاع النقل البحري التي استضافتها حكومتا أستراليا وسنغافورة الأسبوع الماضي في سنغافورة في ١٢ أيلول/سبتمبر.

وفي الختام، تظل اللجنة ملتزمة تماماً بتنفيذ الدول الأعضاء جميع الالتزامات ذات الصلة فيما تستمر مفاوضات الخمسة زائد واحد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير كوينلان على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، السفير غاري كوينلان، على عرضه للتقرير عن فترة التسعين يوماً المقدم من اللجنة.

ونلاحظ أن اللجنة تواصل النظر في الحالة المبلغ عنها المتعلقة باعتراض سفينة في البحر الأحمر تحمل أسلحة تقليدية،

التوصل إلى اتفاق شامل هي أفضل الفرص التي تتاح في السنوات الأخيرة لتحقيق ذلك. وسنواصل بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى اتفاق شامل ونتطلع إلى أن تقوم إيران بالأمر نفسه.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثل الدائم لأستراليا، السفير كوينلان. وأعرب عن تقديري لما يبذله من جهود لتعزيز عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ما فتئت الصين تبدي تقديرها للجنة وستواصل المشاركة بنشاط في أعمالها. وتأمل الصين أن تواصل اللجنة الاضطلاع بولايتها بطريقة واقعية ومطردة ومتوازنة.

وما برحت الصين تؤكد على ضرورة تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة بصورة كاملة ودقيقة. والجزاءات ما هي إلا وسيلة للقرارات وليست غاية لها، كما أنها ليست معياراً لقياس عمل اللجنة. وفي ظل الظروف الحالية، ينبغي أن يسهم عمل اللجنة والفريق في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى التوصل إلى تسوية للمسألة. ونأمل أن تواصل اللجنة معالجة حالات الانتهاكات المتفرقة على نحو مناسب، وأن تعزز الرصد والتوجيه للفريق.

وينبغي للفريق أن يعمل بما يتفق تماماً مع الولاية المسندة إليه بموجب القرار وأن يضطلع بمسؤوليته وفقاً لمبادئ الحياد والموضوعية، وينبغي أن يحجم عن اتخاذ أي تدابير تنتهك روح القرار، مما يؤثر على عمل الفريق.

منذ بداية العام، شهدت المسألة النووية الإيرانية تطورات إيجابية من خلال المشاورات المكثفة التي جرت في تموز/يوليه وأحرزت الجولة السادسة من المفاوضات بين الأعضاء الخمسة الدائمين + ألمانيا وإيران بشأن إبرام اتفاق شامل قدراً من التقدم بخصوص بعض بنود جدول الأعمال. وكانت هناك أيضاً اختلافات. واتفقت الأطراف على تمديد المفاوضات

خطة العمل المشتركة. ولكن بينما تستمر المفاوضات، ينبغي أن نكون واضحين: لا يزال القسم الأكبر من الجزاءات، بما في ذلك جميع الجزاءات المفروضة من قبل الأمم المتحدة والتزامات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الناشئة عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، سارياً ويجب أن يستمر إنفاذه الكامل. ويمثل ذلك حافزاً لإيران للتفاوض بجدية من أجل التوصل إلى اتفاق شامل. ويجب علينا الاستمرار في تنفيذ وإنفاذ تلك الجزاءات بصورة حازمة.

بخصوص عمل اللجنة، لا نزال نشعر بالقلق إزاء الانتهاكات الواضحة من قبل إيران لالتزاماتها الدولية، فضلاً عن استمرارها في عدم الاستجابة لشواغل المجتمع الدولي، ممثلاً في تلك اللجنة. ولا يزال اعتراض سفينة تحمل شحنة من الأسلحة التقليدية في البحر الأحمر في ٣١ آذار/مارس أمراً مثيراً للقلق. وقد خلص فريق الخبراء، بعد إجراء تحقيق واف، إلى أن الشحنة تمثل "انتهاكاً لالتزامات إيران بموجب الفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)". ونحث إيران على الرد على رسالة اللجنة المؤرخة ٩ تموز/يوليه والتي تطلب فيها تعليقات على الحادث.

ونلاحظ أيضاً استمرار إيران في عدم الرد على الطلبات السابقة للحصول على معلومات عن اعتراض شحنة من ألياف الكربون وعمليات إطلاق القذائف التسيارية واعتراض شحنة أسلحة إلى اليمن. وندعو إيران إلى العمل مع اللجنة بصورة جدية بشأن هذه الحوادث. ويجب أن تظل اللجنة نشطة ودؤوبة في عملها من أجل إنفاذ الجزاءات المفروضة على إيران. وبالتالي، فإننا نرحب بتقديم اللجنة التوجيه للدول الأعضاء والمنظمات الدولية في ما يتعلق بنظام الجزاءات الحالي وبأنشطة التوعية التي يقوم بها الفريق.

والمملكة المتحدة ملتزمة بإيجاد حل سلمي عن طريق التفاوض للمسألة النووية الإيرانية. والمناقشات الجارية بشأن

تعميمها على نطاق واسع. ثانيا، لا تعبر الاستنتاجات التي يتوصل إليها الخبراء المستقلون إلا عن وجهات نظرهم ولا تمثل قرارات للجنة. وعلى وجه الخصوص، فإنها ليست مبادئ توجيهية للعمل، وذلك على الأقل إلى أن تتمكن اللجنة من التوصل إلى قرار واضح بخصوصها. ونأمل الإبقاء على هذا الفهم لعملنا في المستقبل.

نرى أن من الضروري معالجة العناصر الهامة العديدة التي وردت في الإحاطة الإعلامية لرئيس اللجنة بشكل منفصل. أولاً، بينما ناقشنا في اجتماعنا الأخير بشأن هذا البند (انظر S/PV.7211) حادثة اعتراض السفينة المغطاة حمولتها في البحر الأحمر، نود أن نؤكد مرة أخرى عدم اقتناعنا بمزاعم الخبراء المتعلقة بتورط إيران المباشر في تلك الحادثة. وتستند الاتهامات الموجهة إلى طهران إلى أدلة ثانوية غير مباشرة. وحتى إن استطعنا إثبات حدوث انتهاك بموجب الفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، فإن طابع الانتهاك المحدد لن يكون واضحاً.

ثانياً، اتفقنا على الإبقاء على المسائل التي أبرزها زملاؤنا الغربيون في الفقرة الأخيرة من التقرير (S/2014/394). ونحن نفهم ما يحاولون قوله، ولكننا لا نتشاطر القلق إزاء احتمال أن تفسر بعض الدول الأعضاء القرارات التي يجري التوصل إليها خلال عملية التفاوض بشأن تسوية البرنامج النووي الإيراني باعتبارها مؤشراً على ضعف نظام الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن على إيران.

وهناك أيضاً جانب هام آخر لهذه المسألة. فقد تجاوز بعض أعضاء الأمم المتحدة، الذين فسروا خطأ الجزاءات التي وافق عليها مجلس الأمن، ذلك الإطار بفرض قيود وعراقيل أحادية الجانب لا أساس لها القانون الدولي.

إنهم لا يلحقون الضرر إلا بأنفسهم، ويتسببون في تعقيدات من المستحيل حلها في الأمم المتحدة. ونحن نعتبر

إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وتؤيد الصين هذا القرار. فهو سيساعد الأطراف على المضي قدماً نحو التوصل إلى تسوية شاملة وملائمة وطويلة الأجل لهذه المسألة. وإمكانية التوصل إلى اتفاق شامل في الموعد المحدد خلال الجولة المقبلة من المحادثات أمر بالغ الأهمية. وستعقد البلدان الستة وإيران جولة جديدة من الحوار في نيويورك في هذا الأسبوع. وتأمل الصين أن تكثف الأطراف المعنية جهودها الدبلوماسية وأن تتحلى بالمرونة وأن تتصرف بطريقة عملية، خدمة لقضية المشاورات على قدم المساواة على نحو يمكنها من التلاقي في منتصف الطريق والعمل من أجل إبرام اتفاق شامل ومنصف ومتوازن ومفيد للجانبين ويشكل مكسباً للجميع. وفي الوقت نفسه، يحدونا الأمل أن تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران تعزيز تعاونهما.

إن المسألة النووية الإيرانية لها انعكاساتها على نظام عدم الانتشار النووي الدولي، وكذلك على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وفي ظل الظروف الجديدة، تقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الأطراف من أجل تشجيع المفاوضات، وذلك في إسهام جديد في المساعي الرامية إلى إيجاد حل شامل للمسألة.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر السفير كوينلان على إحاطته الإعلامية التي تغطي العمل المضطلع به خلال الفترة المشمولة بتقرير اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، والتي يترأسها. ونظراً لتمديد ولاية فريق الخبراء المكلف بتزويد تلك الهيئة الفرعية التابعة لمجلس الأمن باستنتاجات متحفظة بشأن مختلف جوانب آلية الجزاءات المفروضة على إيران، نود أن نركز على مسألتين نعتبرهما هامتين.

أولاً، إن أنشطة جميع الخبراء، بما في ذلك بياناتهم وتحليلاتهم، سرية. ولا يمكن إدراجها تلقائياً في وثائق اللجنة المستهدف

مجموعة ١+٥، للأسف من التوصل إلى اتفاق؛ ومع ذلك، فقد قررت تمديد الموعد النهائي للمناقشات إلى غاية ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

ولا تزال ثمة خلافات كبيرة بين إيران ومجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة + ٣، فيما يخص العديد من الجوانب الرئيسية. وسوف تستأنف المفاوضات في غضون بضعة أيام هنا في نيويورك على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة. إننا نشارك فيها بعقلية منفتحة، لكننا لا نشعر بالرضا عن الذات. إننا مصممون مع شركائنا في مجموعة ١+٥، على التوصل إلى حل على المدى الطويل من شأنه أن يتيح لنا بلوغ وضمان الهدف السلمي المحض لبرنامج إيران النووي. ويجب على إيران تحمل كل العواقب التقنية لالتزامها بعدم تطوير أسلحة نووية، ولن نتمكن من التوصل إلى اتفاق مقبول سوى بناء على ذلك الشرط.

ومن الضروري أيضا أن يسفر الحوار الذي تجريه إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تحقيق نتائج ملموسة، لا سيما فيما يتعلق بالبعد العسكري المحتمل، لبرنامجها النووي في الماضي والحاضر. ويساورنا القلق جراء ما اطلعنا عليه في التقرير الأخير للمدير العام للوكالة الذي يشير إلى عدم تعاون إيران مع الوكالة، بما في ذلك بشأن القضايا المتعلقة بالأبعاد العسكرية المحتملة للبرنامج النووي. وأكد السيد أمانو مخاوفه اليوم أمام الصحافة على هامش اجتماع لمجلس المحافظين.

ونلاحظ أيضا أن هذه هي المرة الأولى التي تشير الوكالة فيها علنا إلى عدم تعاون الجانب الإيراني منذ تولي الرئيس روحاني السلطة. وليس هذا بالتطور الإيجابي. ويشكل حل جميع القضايا المتعلقة بالأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي عنصرا أساسيا في استعادة الثقة، وبالتالي التوصل إلى اتفاق طويل الأجل ننشده جميعا.

أيضا أنه من المهم الإشارة، في هذه المرحلة الحرجة من عملية التفاوض بشأن البرنامج النووي الإيراني، إلى أن أي نشاط خارجي للجنة - أي تصرفها خارج نطاق ولايتها أو استبدالها العمل الحقيقي بتصريحات سياسية من أي نوع كان - أمر غير مقبول على الإطلاق. وبالنسبة لنا، ليس هذا هو الوقت المناسب لمثل هذا السلوك.

وسنقوم بكل ما في وسعنا من أجل التوصل إلى حل للمشكلة النووية الإيرانية، بما في ذلك رفع الجزاءات المفروضة على طهران وفقا لقرارات مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بعقد الجولة المقبلة من عملية التفاوض، المقرر عقدها خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر في نيويورك، ونأمل أن تحقق نتائج ناجحة.

السيد برتو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير الأسترالي على عرضه التقرير الفصلي لأنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وعلى كل العمل الذي قام به مع فريقه منذ ما يقرب من عامين.

لقد شكل البرنامج النووي الإيراني لأكثر من عقد من الزمان حتى الآن، تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، وسببا مستمرا لقلق مجلس الأمن. وأدت الشكوك التي تحوم حول الغرض السلمي المحض للبرنامج، ورفض إيران لسنوات طويلة الدخول في حوار، إلى فرض نظام جزاءات. ومع ذلك، فقد كان المجلس حريصا دائما على إبقاء باب الحوار مفتوحا.

وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، توصلت مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة + ٣ وإيران إلى اتفاق بشأن خطة عمل مشتركة، تنص على وقف إيران للأنشطة الأكثر حساسية في برنامجها النووي لمدة ستة أشهر. وقد سمحت الخطة بفتح صفحة جديدة في المناقشات بين مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة + ٣ وإيران، بهدف التوصل إلى حل طويل الأجل. وبعد ستة أشهر من المناقشات المكثفة، لم تتمكن

النووي. وتتمثل الميزة الكبيرة للخطة في إحيائها لديناميكية الحوار بين الأطراف المعنية. وفي هذا الصدد، ترحب لكسمبرغ بالمشاركة الدبلوماسية المكثفة لمجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة + ٣، بقيادة الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، كاترين آشتن، بهدف التفاوض بشأن اتفاق شامل يؤدي إلى التوصل إلى حل كامل ودائم ومتفاوض عليه للمشكلة النووية الإيرانية.

ولكن في انتظار إبرام هذا الاتفاق، يظل نظام الجزاءات الذي وضعه مجلس الأمن منطبقاً تماماً. وفيما يتعلق بعمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧، فإننا نواصل الدعوة إلى تنفيذ توصيات التقرير النهائي لفريق الخبراء (S/2014/394)، المرفق). ونحن نعتبر أيضاً أنه من المهم مواصلة النظر في قضية السفينة *Klos C*، المتعلقة بحجز شحنة من الأسلحة قادمة من إيران خلال شهر آذار/مارس، وقد وجد الفريق بأنها تشكل انتهاكاً لنظام الجزاءات.

ويشير آخر تقرير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بتاريخ ٥ أيلول/سبتمبر إلى أن إيران تواصل المضي قدماً باتخاذ تدابير فعالة لبناء الثقة، وتعليق أكثر الأنشطة حساسية في برنامجها النووي، وفقاً لخطة العمل المشتركة. ويشكل ذلك بالتأكيد علامة مشجعة. ومع ذلك، فإننا لم نغفل بأنه يتعين على السلطات الإيرانية أيضاً مواصلة التعاون مع الوكالة بشأن المسائل المتعلقة المتصلة بالأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي. وفيما يخص هذه النقطة، يأسف تقرير الوكالة للمستوى غير المرضي للالتزام من جانب إيران. وهذا الموقف مدعاة للقلق. ويتناقض مع حسن نية إيران الذي عبرت عنه فيما يخص أغراض نواياها.

في الختام، أود أن أكرر دعم لكسمبرغ الكامل للجهود الدبلوماسية الحالية المبذولة بين مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة + ٣ وإيران. وقد وصلت هذه الجهود الآن إلى منعطف

وأخيراً، أذكر بأن قرارات مجلس الأمن بشأن إيران لا تزال سارية المفعول تماماً، في انتظار التوصل إلى تسوية شاملة لأزمة الانتشار، كما تنص على ذلك خطة العمل المشتركة بشكل صريح. وأصبحنا قبل بضعة أشهر، ندرك النتائج المزعجة للتحقيق الذي أجراه فريق خبراء اللجنة بشأن اعتراض السلطات الإسرائيلية للسفينة *Klos C*. وأكد تقرير الخبراء بأن شحنة الأسلحة القادمة من إيران التي شملت صواريخ وقذائف هاون وذخيرة تشكل انتهاكاً للحظر المفروض على الأسلحة الذي قرره المجلس. والأمر متروك للجنة الجزاءات من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة للرد على الحادث.

وفي الختام، نأمل في أن تكون اللجنة قادرة على إحراز تقدم سريع فيما يخص تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء (S/2014/394، المرفق). إنها بسيطة وعملية، وستتيح تحسين تنفيذ القرارات بشكل كبير.

السيد مايس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أضف صوتي

لمن سبقوني في شكر السفير غاري كوينلان على إحاطته الإعلامية وجهوده بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). كما أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لفريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) على الدعم الثمين الذي يقدمه لأعمال لجنة الجزاءات.

ولئن كان صحيحاً أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، يجب أيضاً التذكير بأنها لم تفرض بدون مبرر. فهي قد أتت استجابة من جانب المجتمع الدولي للمخاوف الناجمة عن التطوير السري منذ أمد طويل للبرنامج النووي الإيراني. والمخاوف هي النقيض المباشر للثقة.

لقد شكلت خطة العمل المشتركة التي جرى التوصل إليها في جنيف في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي معلماً بالغ الأهمية على المسار الذي يجب أن يؤدي بشكل محدد إلى إعادة بناء الثقة في الغرض السلمي المحض لبرنامج إيران

أخيراً، يرحب الأردن بالجهود التي تبذل في المفاوضات الجارية ما بين إيران ومجموعة ١+٥ التي يتمنى لها النجاح بالسرعة الممكنة. إلا أننا نود أن نشجع اللجنة على استمرار القيام بالمهام المنوطة بها على أكمل وجه بشكل متواز مع الجهود المبذولة للوصول إلى حل شامل يتوافق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيدة مورموكايتيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية):
باديء ذي بدء، أود أن أشكر السفير غاري كوينلان على تقريره الفصلي عن عمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). كما أود أن أشيد بفريق الخبراء على عمله المتقن.

ما انفكت ليتوانيا تدعو إلى التوصل إلى حل شامل وطويل الأجل عن طريق المفاوضات، يعزز الثقة الدولية في الطابع السلمي البحث لبرنامج إيران النووي، في امتثال تام لالتزاماتها الدولية لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتونه ليتوانيا بما أُحرزَ من تقدم حتى الآن في تنفيذ خطة العمل المشتركة المؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، التي اتفقت عليها حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ وإيران. ونناشد إيران مجدداً أن تبدي الشفافية والإصرار والإرادة السياسية، وتتعاون بصورة بناءة مع حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ على تسوية جميع المسائل العالقة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بما قد يكون لبرنامج إيران النووي من بعد عسكري غير معلن.

إننا نتابع عن كثب الحوار والتعاون المتواصلين بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار التعاون. إن مفتاح تحقيق الشفافية وتمكين الوكالة من استيضاح برنامج إيران النووي هو تقديم جميع المعلومات ذات الصلة من جانب جمهورية إيران والسماح بالوصول إلى جميع المنشآت بدون عوائق.

لكن في انتظار التوصل إلى اتفاق شامل، فإن جميع جزاءات مجلس الأمن المفروضة على إيران تبقى سارية. ومن

حاسم. ويحدونا الأمل في أن تتيح جولة المحادثات المقرر أن تبدأ خلال هذا الأسبوع هنا في نيويورك اتخاذ خطوة حاسمة على الطريق في اتجاه التوصل إلى حل نهائي للمسألة النووية الإيرانية، رغم العراقيل التي لا يزال يتعين التغلب عليها.

السيدة قعوار (الأردن): أود بداية أن أشكر سعادة المندوب الأسترالي الدائم على إحاطته الإعلامية القيمة وعلى جهوده القيادية في إدارة أعمال اللجنة، كما أود أن أشكر أعضاء فريق الخبراء على جهودهم التي بذلوها في إعداد تقارير ذات قيمة عالية، قائمة على تحليلات وتوصيات موثوقة ومستقلة.

يرحب الأردن بتمديد ولاية فريق الخبراء إلى غاية ٩ تموز/يوليه ٢٠١٥، ويدعو الفريق إلى الاستمرار في القيام بالتحقيقات اللازمة حول الخروقات التي تم ارتكابها خلال الفترة الماضية، والنظر في إمكانية الاستمرار في الانخراط مع الحكومة الإيرانية لتوضيح المسائل العالقة في الخروقات التي تم ارتكابها.

لا يزال ثمة العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي لم تقم بتقديم تقاريرها الخاصة بالخطوات التي اتخذتها لتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، علماً بأن نجاح عمل اللجنة مرتبط بشكل كبير بقيام تلك الدول بتقديم تقاريرها، وبناء على ذلك، فإننا ندعو الدول إلى العمل على تقديم التقارير ذات الصلة وبالسرعة الممكنة وعلى التعاون بشكل إيجابي مع فريق الخبراء. أما فيما يتعلق بتقرير فريق الخبراء النهائي، فإن الأردن يدعو اللجنة إلى الاستمرار في مداولاها حوله، مع الأخذ بعين الاعتبار مجمل التوصيات التي وضعها فريق الخبراء في تقريره، خاصة تلك المرتبطة بضرورة إعلام الشركات المصنعة للسلع ذات الاستخدام المزدوج بإمكانية تحويل تلك السلع إلى استخدامات محظورة والتوصيات المتعلقة بتشجيع الدول والمؤسسات المالية على موافاة الفريق بمعلومات بخصوص أنماط تمويل الأنشطة التي تدخل في إطار الانتشار النووي.

مسألة إيران النووية. ونأمل أن يتم التوصل خلال الفترة الزمنية الممددة إلى اتفاق على خطة عمل مشتركة شاملة تعالج جميع الشواغل القائمة بصورة كاملة. كما نعتقد أن التدابير المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن بشأن إيران تبقى سارية تماما، بغض النظر عن العملية الدبلوماسية.

وفي ذلك الصدد، يشكل حظر الأسلحة التقليدية في البحر الأحمر في آذار/مارس الماضي، الذي أشار إليه رئيس لجنة ١٧٣٧ في إحاطته الإعلامية اليوم، تذكرا بأنه ينبغي أن نظل متيقظين إزاء أنشطة إيران المحظورة. وينبغي للجنة أن تقوم بمتابعة فعالة لتقرير الفريق عن تلك الحالة، وتتخذ ما يلزم من تدابير استجابة لذلك. وعلى نفس المنوال، من الأهمية بمكان أن تواصل لجنة ١٧٣٧ (٢٠٠٦) مناقشة سبل التنفيذ الفعال لتوصيات فريق الخبراء الواردة في تقريره النهائي (S/2014/394، المرفق)، مثل التوصية المتعلقة بتبادل المعلومات عن حالات تمويل الانتشار وتحذير الشركات من الاتجار بالبضائع المزدوجة الاستعمال.

وأخيرا، يسرنا أن نعلم أن الأمانة العامة انتهت من إعادة تعيين أعضاء الفريق بعد تمديد ولايته إلى غاية العام المقبل. ونتطلع إلى مواصلة العمل على نحو وثيق مع الفريق.

السيد أولغوين سيغاروا (شيلي) (تكلم بالإسبانية):
نشكر السفير غاري كوينلان على عرض تقريره الفصلي عن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونعرب مجددا عن تقديرنا لقيادته المقتدرة لعمل اللجنة.

تتابع شيلي عن كذب المفاوضات بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن زائدا ألمانيا والاتحاد الأوروبي، من جهة، وبين جمهورية إيران الإسلامية، من جهة أخرى. إن هذه فرصة تاريخية لإثبات فعالية الدبلوماسية باعتبارها الأداة الرئيسية لإدارة العلاقات الدولية.

واجب جمهورية إيران الإسلامية والدول الأعضاء ورعاياها وكيانها أن تنفذ تدابير مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا كاملا. وينبغي ألا يتأثر عمل اللجنة وفريق الخبراء فيما يتعلق بالتحقق من الامتثال. ونعرب مجددا عن تقديرنا للتقرير النهائي (S/2014/394، المرفق) مُشدِّدٍ على أهمية تنفيذ توصياته بدون أي تأخير.

ويساورنا بالغ القلق إزاء تواتر انتهاكات حظر الأسلحة التقليدية، مع استمرار التقارير عن عمليات نقل الأسلحة من إيران إلى سوريا وأماكن أخرى. وآخر حالة في هذا الصدد شملت محاولة نقل حاويات تخفي الصواريخ ومدافع الهاون وما يتصل بها من مواد على متن سفينة KLOS-C. وشكل ذلك انتهاكا واضحا لالتزامات إيران عملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن الأهمية بمكان أن تتصدى اللجنة لهذه الانتهاكات على نحو كاف وفي الوقت المناسب.

وأخيرا، أود أن أعرب مجددا عن دعم لیتوانيا للجهود الدبلوماسية التي تبذلها حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ وإيران، بقيادة كاترين آشتن، بغية التوصل إلى حل شامل ونهائي لمسألة إيران النووية ووضع أساس قوي لبناء الثقة المتبادلة. ونعرب مجددا عن أملنا أن يُترجم انخراط إيران في المحادثات مع حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ إلى التعاون مع لجنة ١٧٣٧.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):
أود أن أشكر السفير غاري كوينلان على إحاطته الإعلامية بشأن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونقدر قيادته المقتدرة والعمل الفعال الذي قام به فريق الخبراء خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

بالنظر إلى أن المحادثات بين مجموعة الخمسة زائدا واحدا وإيران من المقرر أن تُستأنف قريبا، فإنني أؤكد مجددا تأييد جمهورية كوريا الثابت للعملية الدبلوماسية الجارية بغية تسوية

ونشدد على ضرورة أن تسترشد الأمانة العامة بمبادئ المساواة بين الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل في اللجنة أو في الهيئات الفرعية الأخرى التابعة لمجلس الأمن.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، السفير غاري كوينلان، على تقريره الفصلي عن أنشطة اللجنة خلال الفترة من ٢٥ حزيران/يونيه إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر.

تحيط تشاد علماً بالتقرير الفصلي وتشجع اللجنة على مواصلة عملها، بما في ذلك النظر في التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء (S/2014/394، المرفق). كما تحت تشاد اللجنة

على مواصلة التفاعل مع الدول الأعضاء، وتزويدها بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتدابير التي يتخذها مجلس الأمن. وفي الختام، نحث اللجنة على الاستمرار في اتصالها مع جمهورية إيران الإسلامية بشأن الحادث الذي وقع في ٣١ آذار/مارس.

السيد أويارثابال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): بداية، أود أن أستهل عبركم، سيدي الرئيس، بتوجيه الشكر إلى السفير كوينلان، على عرضه التقرير الفصلي عن أعمال اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وعلى عمله المتفاني في رئاسة تلك الهيئة الفرعية كما هو الحال دائماً.

لقد تلقينا التقرير النهائي من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تنفيذ إيران لاتفاق ضماناتها في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونشدد على أن التقرير يسلّم بأن إيران قد نفذت تدابير من التدابير الخمسة المتفق عليها مع الوكالة في أيار/مايو، في إطار التعاون معها، فضلاً عن تنفيذها تدابير إضافية بعد الموعد النهائي المحدد. ونلاحظ أيضاً أن التقرير يشير إلى أن إيران لم تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير على تخصيص اليورانيوم بنسبة تتجاوز الـ ٥ في المائة، وأنه لم يعد لديها مخزون من اليورانيوم المحصن بنسبة ٢٠ في المائة عقب عمليات إعادة التحويل.

وترحب شيلي بتقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر، عن تنفيذ اتفاق الضمانات، في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بجمهورية إيران الإسلامية. ونرحب على وجه التحديد بتنفيذ التدابير الثلاثة من بين التدابير الخمسة التي تم الاتفاق عليها في إطار التعاون مع الوكالة، بما في ذلك تدبيران تم تنفيذها قبل حلول الموعد النهائي المحدد في ٢٥ آب/أغسطس. ونلاحظ أن جمهورية إيران الإسلامية بدأت المناقشات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تنفيذ التدابير المتبقين، اللذين قد يكونان أكثر التدابير أهمية، فيما يتعلق بتقديم المعلومات عن إجراء تجارب المتفجرات وحسابات انتقال النيوترونات. ونشجع جمهورية إيران الإسلامية على أن تكفل أن التزامها في إطار التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وخطة العمل المشتركة الموقعة مع بلدان مجموعة الخمسة زائداً واحداً والاتحاد الأوروبي التزم يندرج ضمن سياق لجنة ١٧٣٧، مثلاً من خلال الاستجابة للرسائل الموجهة إلى اللجنة. وسيكون ذلك مؤشراً جيداً.

وتدرك شيلي أننا لا نعمل في فراغ سياسي، والإجراءات والتدابير التي قد تترك انطباعاً سلبياً لدى أي طرف من الطرفين وتؤثر على أجواء الحوار ينبغي تفاديها. لكن من المهم أن نتذكر أنه في ظل انعدام اتفاق نهائي ومُرض يؤيده مجلس الأمن، ستظل التدابير التي تفرضها الأمم المتحدة فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي سارية. وشيلي على ثقة بأن روح التعاون والالتزام التي أبدتها حكومة طهران في حوارها مع مجموعة الخمسة زائداً واحداً بشأن برنامجها النووي يمكن أن تتجسد في مسائل ملحة أخرى في الشرق الأوسط. فالحصول على دعم إيران لدى تسوية هذه المسائل أمر مطلوب.

وفي الختام، وفيما يتعلق بفريق الخبراء، فإن شيلي تحيط علماً بالتشكيلة الجديدة للفريق.

أما قد حُملت على متن سفينة في ميناء بندر عباس الإيراني. ويكتسي هذا التعاون أهمية في الحيلولة دون توصل اللجنة وفريق خبراءها إلى استنتاجات تعسفية، وينبغي أن يتم وفقا للاستعداد الذي أبدته إيران للتعاون مع الجهات الفاعلة الدولية بهدف تسوية المسائل المتعلقة ذات الصلة ببرامجها النووي.

تشيد رواندا بمجموعة ١٥+١، لمجمل المسائل التي تناولتها المفاوضات الجارية نحو التوصل إلى تسوية نووية نهائية شاملة. ونشيد الأطراف على جهودها القيمة واتباعها نهجا دبلوماسيا، فضلا عن البحث عن حلول سياسية سلمية. وكان ذلك الجهد مضنيا - كما اتضح - في تموز/يوليه، حين اتفق الطرفان على تمديد فترة المفاوضات لمدة أربعة أشهر أخرى بغرض إعطاء أنفسهم مزيدا من الوقت لسد الثغرات الأساسية. ونتطلع إلى استئناف المحادثات في نيويورك، الأسبوع القادم. في الوقت نفسه، واستنادا إلى التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإننا ندعو الحكومة الإيرانية إلى تعزيز تعاونها مع الوكالة بشأن برنامجها النووي.

وفي الختام، فإننا نرى أن الجهود التي تبذلها لجنة القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وفريق الخبراء التابع لها تشكل جزءا لا يتجزأ من المبادرات الرامية إلى إيجاد حل للأزمة القائمة بين إيران والمجتمع الدولي بشأن البرنامج النووي الإيراني. وإذ نشير إلى أن نظام الجزاءات سيظل ساريا إلى حين تسوية الأزمة هذه، فإننا ندعو اللجنة إلى أن تبدي استعدادا دائما لاتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تدعم نجاح المحادثات بين مجموعة الخمسة زائدا واحدا وإيران، والمبادرات السلمية الأخرى المماثلة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

نود أن نشكر السفير كوينلان على إحاطته الإعلامية، وعلى قيادته للجنة. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي

وما زلنا نتابع - شأننا في ذلك شأن سائر أعضاء المجتمع الدولي - التطورات في المفاوضات الجارية بين مجموعة ١٥+١ وإيران على نحو وثيق للغاية. ونشعر بالارتياح للاستعداد الذي أبدته جميع الأطراف، ونأمل في التوصل إلى اتفاق نهائي بحلول الموعد النهائي الجديد المتفق عليه في تشرين الثاني/نوفمبر. ونعرب عن سرورنا مرة أخرى باستعادة الثقة مجددا في الوكالة الدولية بهدف تمكينها من الاضطلاع بمهمة رصد أنشطة الطاقة النووية والتحقق منها فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل المشتركة. وفي الختام، نرحب بالتقدم المحرز في المفاوضات. ونلاحظ استنتاج المدير العام للوكالة الدولية فيما يتعلق بالتزام إيران القوي بتنفيذ خطة العمل المشتركة. وفي الوقت نفسه، نكرر التأكيد على اقتناعنا المستمر بأنه يجب على إيران أن تفي بالتزاماتها، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، فضلا عن التعاون بشكل نشط مع الوكالة في جميع المسائل المتعلقة.

السيد ندوهونغيريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير غاري كوينلان، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، على عرضه تقرير اللجنة الذي يغطي فترة ٩٠ يوما، وعلى قيادته الفذة في رئاسة اللجنة. وتشيد رواندا بالجهود التي بذلتها اللجنة وفريق الخبراء التابع لها في مساعدة الدول الأعضاء والكيانات الأخرى على الوفاء بالتزاماتها وفقا للقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والقرارات الأخرى ذات الصلة. ونرحب بشكل خاص بتقرير الرئيس عن توجيه الدول الأعضاء، الأمر الذي يغطي طائفة من المسائل المتعلقة بنظام الجزاءات. ونرى أن من شأن الاتصالات هذه بين اللجنة والدول الأعضاء أو الكيانات المهتمة الأخرى أن يعزز الامتثال لنظام الجزاءات الإيراني.

ونحث حكومة إيران على التعاون مع اللجنة وفريق الخبراء التابع لها بغرض توضيح المسألة المتعلقة باعتراض إحدى الدول الأعضاء شحنة من الأسلحة التقليدية في البحر الأحمر، يُزعم

ونحث اللجنة والفريق التابع لها على أن يوليا اهتماما خاصا للمشكلة القائمة منذ وقت طويل فيما يتعلق بصادرات إيران غير المشروعة. فالقرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) يحظر على إيران تصدير جميع الأسلحة وما يتصل بها من مواد إلى أي جماعة أو أي من بلدان العالم. ومع ذلك فقد ضبطت إيران متورطة بتهريب أطنان من الأسلحة المحملة على متن السفينة "Klos C" في ربيع هذا العام. ونحن ممتنون للفريق لاستقصائه لهذا الحادث على نحو تفصيلي للغاية، وعلى لفت الانتباه إلى شحنات إيران من الأسلحة المحظورة. ونحث اللجنة على النظر في إجراءات المتابعة كي تكفل مواجهة الدول التي تنتهك قرارات مجلس الأمن العواقب المترتبة عن ذلك.

وفي ذلك الصدد، فقد كان تهريب إيران للأسلحة إلى جماعات في غزة خطيرا جدا، وينبغي التركيز عليه في عمل اللجنة خلال الأشهر المقبلة.

إن الخط الإيراني لإمداد الجماعات المتطرفة في غزة بالأسلحة والمعدات العسكرية يجعل من الصعب العثور على الحلول التي قد تمكن الإسرائيليين والفلسطينيين من العيش في سلام.

وفي الأسابيع والأشهر المقبلة، ستظل أعمال اللجنة حيوية. ولذلك، فإننا نشجع اللجنة على دعم التنفيذ الكامل لقرارات المجلس ما دامت القرارات سارية.

أستأنف مهامني الآن بصفتي رئيسة المجلس.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.

يبدلها بهدف كفالة استمرار اللجنة في الاضطلاع بولايتها بصورة نشطة.

ينعقد المجلس اليوم في ذات الوقت الذي تستمر فيه محادثات مجموعة ١+٥ بشأن برنامج إيران النووي. ويتفاوض ممثلو تلك البلدان بشأن خطة عمل شاملة من شأنها أن تكفل - فور تنفيذها - أن إيران لا تحوز أسلحة نووية، وأن برنامج إيران النووي سلمي تماما. وما تزال تلك الأطراف تسعى إلى وضع الصيغة النهائية لترتيبات من هذا القبيل بحلول ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. ونتمنى للمفاوضين كل لتوفيق.

وفي الوقت نفسه، يجب أن يكفل المجلس ولجنة الجزاءات المفروضة على إيران تنفيذ الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة على نحو مستمر. وقد شعرنا بالانزعاج للاستماع إلى تقارير عن وجود لبس بشأن ما إذا كانت الجزاءات ستظل سارية أثناء فترة المفاوضات. وبالرغم من أن مجموعة ١+٥ قد منحت إيران تخفيفا محدودا للجزاءات وقابلا للتغيير - باعتباره جزءا من خطة العمل المشتركة - غير أن الخطة نفسها لا تشمل أي تغييرات على الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة. بل على العكس من ذلك، فإن مجلس الأمن مخوّل بتخفيف تلك التدابير المفروضة بموجب القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠) أو تشديدها أو تعديلها بخلاف ذلك. وبالمثل، فإن مجلس الأمن هو الهيئة الوحيدة المخولة بتغيير ولاية اللجنة وفريق الخبراء التابع لها. وما لم يقرر المجلس ذلك، فإنه يجب الاستمرار في إنفاذ الجزاءات المفروضة. وينبغي أن تواصل اللجنة والفريق التابع لها جهودهما الهامة. وينبغي عمل المزيد بغرض مساعدة الدول على فهم وتنفيذ التزاماتها بموجب تلك القرارات.